

المآثر السورية في لبنان < ٤ >

كنت أعرف أن بعض الطارئيين على الإعلام والسياسة في لبنان لم يتخطوا العصر الجاهلي في أسلوب تعبيرهم وفي مضمونه، ولكن لم أتخيل يوماً أن هذا البعض الضئيل سيفرض نفسه بجهالته، على كامل المجتمع، ويعيدنا اليوم إلى عصر البداوة، وكأن حضارة الإغريق لم تصل إليه بعد، ولا كأن الإسلام مرّ في هذا الشرق. عفواً من الجاهلية، لقد كان فيها "هايد بارك" اسمه "سوق عكاظ" وكان للجميع فيه حق التعبير عن أحاسيسهم وأفكارهم. ولكن من قال إن الحريات في لبنان مكتوبة، والأفواه مكمومة، والعيون معصوبة، والقضاء مغيب؟؟ ما هذا الادعاء الباطل؟

فالحريات العامة مؤمنة فيه بمفهوم النظام السوري، ووفق تحدييدات قاموسه، ومن يخرج على هذا المفهوم ويلتزم المعايير الكونية يصبح صهيونياً... متصهيناً... وربما أجبر آل "صهيون" في الأيام القادمة على تغيير أسمائهم، أو أحيلوا أمام القضاء العسكري. فالاجتهاد "العضومي" يجعل كل شيء ممكناً.

إن الحرية اليوم هي حرية الموالين في ارتكاب الجرائم على أنواعها؛ حرية الرأي مؤمنة للشثامين، فمن يجيد الشثيمة يحتل واجهة الشاشات، والمتفوق بين الشثامين يرتقي إلى أعلى المراكز الإعلامية، وانطلاقاً منها يقصف كل الضمانر الحرة، أما قذائفه فهي من مختلف العيارات التقليدية، وتندرج من العمالة الخفيفة إلى الصهيونية الثقيلة مروراً باليهو- مسيحية المتوسطة، والخطينة التي لا تغتفر هي المس بمصالح الشقيق الأكبر الذي يتمتع بحق طبيعي في ابتلاع الشقيق الأصغر دون اعتراض.

وبمناسبة ما نتعرض له من قذح ودم واتهام باطل، كلنا يذكر عمليات اقتحام الصحف اللبنانية العام ١٩٧٦ وإقبال بعضها بالشمع الأحمر، ووضع بعض آخر منها، قبل إخلائها، على الخط السياسي الذمي السوري، وهنا نود أن يروي لنا المسؤول في حينه عن جريديتي "النهار" و"الأوريان- لو جور" لماذا اقتحمت الصحيفتان، وكيف تبرأ من تهمة القيام بالدعاية الصهيونية المعادية، التي وجهها إليه اللواء "ناجي جميل" نائب وزير الدفاع السوري، لعننا نجد في دفاعه عن نفسه، وصفة تقينا شر ما نتلقى من حملات.

أما حرية المديح المقرونة بحرية العمالة والعمولة، فهي الأكثر رواجاً في سوق النخاسة السياسية، بها يجتاز المدّاح الحواجز الصعبة ويدخل إلى حلقة الفاسدين والمفسدين فيصبح عضواً في إحدى العائلات المافياوية، وتفتح أمامه أبواب الرزق والنفوذ، وتقتل ملفاته الملاى بالفضائح. أين أصبحت التحقيقات في سرقة الأموال، والتي فتحت بعد خطاب القسم؟ أين أموال صندوق المهجرين؟ أين أموال صندوق الجنوب؟ أين أموال مجلس الإعمار؟

وتبقى حرية الحريات، حرية القتل والاعتقال! وعندما نتكلم عن حرية الجريمة فلا نعني الجريمة العادية التي يكافحها رجال الأمن بما يتوقّر لديهم من وسائل، ولكن المقصود هو الجريمة المنظمة المحمية بواسطة الأجهزة وأصحاب النفوذ، وتتراوح بين التهديد والقتل، فلكل واحدة منها نموذج وسيناريو وأهداف.

إن متجربة سيده النجاة التي قضت على جمهور من المصلين وأعاقت كثيرين، تبعها جوٌّ إرهابي خلفته الأجهزة الأمنية تحت ستار المحافظة على الأمن، لتتهم القوات اللبنانية وتحيلهم إلى المحاكمة، ثم تحلهم.

وتفتح ملف القوات اللبنانية، وحوكم سمير ججعج وبرئ من هذه الجريمة بالذات، وسجن، وما زال سجيناً، ولم نعرف بعد من ارتكب جريمة سيده النجاة، ولكن مفاعيل الإرهاب السياسي ما زالت راسية على القوات اللبنانية، وعلى غيرهم حتى الآن، ولم تسلم منها المراكز المحصنة معنوياً وروحياً.

أما جريمة اغتيال القضاة على قوس المحكمة فهي من نوع آخر، إذ استهدفت سلطةً لبنانية مستقلة غير خاضعة في أحكامها للأجهزة ومراكز النفوذ، ولكن في ظل الأوضاع الراهنة، وبالمفهوم المافياوي، يجب أن تخضع، وهكذا استهدفت الجريمة أربعة قضاة واغتالتهم أثناء أدائهم واجبههم المقدس على قوس المحكمة.

اتهمت إسرائيل بالجريمة لامتناص النعمة العارمة، ولما توصلت التحريات إلى كشف القاتل، وهو يقطن إلى الآن بالقرب من مكان الجريمة النكراء، اعتذرت السلطات عن إجراء اللازم لاعتقاله وإحاليته إلى القضاء، لأنه يتمتع بالحصانة الإحتلالية. وبعد هذه الجريمة توسعت "العضومية" في القضاء، وأصبح غطاءً لتصفية الشعب وليس لحمايته.

وجريمة من نوع ثالث، هي اغتيال السيد ايلي حبيقة الذي يعرف الكثير عن الجرائم التي ارتكبت في لبنان وعن خلفياتها الأمنية والسياسية، وقد أصبح صديقاً مزعجاً، لذلك وجب أن يذهب قبل أن ييوح بالكثير مما يعرف، وكما كان سهلاً محو آثار الجريمة، فالأجواء سانحة لاتهام شارون باغتياله وإقبال ملف التحقيق ودفن ملفات لم تفتح.

ومن يجرؤ بعد اليوم على قبول دعوة للإدلاء بشهادة أمام قضاء بعيد أو قريب في ظل الإحتلال. < يتبع >